المحاضرة الثالثة

مراحل إعداد البحث العلمي

ينبغي لإنجاز البحث العلمي خاصة في مجال العلوم القانونية ، المرور عبر مراحل متتابعة و متناسقة و متكاملة ، كل مرحلة مرتبطة بالتي تليها حتى يكون إنجاز البحث في صورته النهائية منظما و ممنهجا ، يسهل الرجوع إليه و الإستفادة منه مرة أخرى .

إذ تتدرج عملية إعداد البحث العلمي وإنجازه بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة ومتكاملة ومتناسقة في تكوين وبناء البحث العلمي وإنجازه ، فلا بد من الاضطلاع بهذه المراحل مرحلة بعد مرحلة بكل عناية وجدية وصبر وهدوء ودقة وعمق من طرف الباحث العلمي، حتى يصل إلى نتيجة إعداد البحث العلمي الكامل ، ذلك أن الحديث عن هذه المراحل هو حديث عن قدرة الباحث في التحكم الجيد و التقيد بالخطوات البحثية و إستغلالها بأقل التكاليف الذهنية و الجسمانية و الوقتية و المادية خدمة لإنجاز البحث العلمي و إتمامه.

وستعالج هذه المراحل ضمن المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مرحلة اختيار الموضوع.**
- **المبحث الثاني: مرحلة جمع المادة العلمية.**
- **المبحث الثالث: مرحلة القراءة .**
- **المبحث الرابع: مرحلة تقسيم و تدوين المعلومات.**

المبحث الأول: مرحلة اختيار الموضوع .

عملية اختيار موضوع البحث العلمي هي عملية تحديد القضية أو المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها من عدة فرضيات علمية، بواسطة الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المتعلقة بالمشكلة وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية و المشكلة المطروحة للبحث العلمي.

إن إختيار الموضوع هو الخطوة الأولى في طريق إعداد البحث و إخراجه ، و إن حسن إختيار الموضوع أو المشكلة هو محور العمل العلمي الناجح ، لذلك يواجه الباحث صعوبات في إختيار موضوع مناسب من الناحية الذاتية و الموضوعية .

فإختيار الموضوع يبدأ أساسا من الإحساس بالمشكلة و التي تعتبر نقطة البداية في أي مجهود للبحث العلمي ، و هي أصعب مرحلة بإعتبارها التصور القبلي للموضوع و كيفية حله و الإجابة عليه، و عليه فإن إختيار الموضوع هو المحدد الأساسي لمدى إمكانية السير في البحث و إنجازه ، و يجب في البحث المختار أن يطرح إشكالات حقيقية ، و لهذا فإن هذه المرحلة هي نفسها مرحلة تحديد الإشكالية .

المطلب الأول : مرحلة إختيار الموضوع .

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، من أولى مراح إعداد البحث العلمي والأكثر صعوبة و دقة، نظرا لتعدد واختلاف عوامل ومقاييس الاختيار، حيث توجد عدة عوامل ومعايير ذاتية نفسية وعقلية واجتماعية واقتصادية ومهنية، وموضوعية علمية وقانونية وإدارية تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي بصفة عامة وموضوع البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة.

الفرع الأول: العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي.

تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي عدة عوامل ذاتية متصلة خاصة بنفسية الباحث، ومدى استعداداته ومقدرته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي، وطبيعة موقفه ومركزه الوظيفي والمهني، وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

أولا:عامل الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي .

عامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث في الميل والتفضيل في اختيار موضوع دون غيره من الموضوعات ليكون محل ومحور البحث العلمي الذي سيقوده ويعده عامل أساسي وجوهري من عوامل ومقاييس اختيار موضوع البحث العلمي التي يجب احترامها ومراعاتها في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي من طرف الباحث ذاته ومن طرف الأستاذ المشرف .

تعد الرغبة النفسية الذاتية معيارا ومقياسا معتبرا وأساسيا في اختيار موضوع البحث العلمي، لأنه يحقق عملية الاندماج والارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير وتحقيق العديد من العوام والقدرات النفسية التي تخدم عملية إعداد البحث العلمي بصورة قوية وحية وجدية وخلاقة.

فهكذا تؤدي عملية الارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي إلى توليد وتوفير عدة مزايا وعناصر ومكنات الإبداع والخلق، والمثابرة والصبر والمعاناة والتؤددة والتحمس المعقول والإخلاص المطلق والتضحية الكاملة للبحث العلمي الذي يقوم بإعداده.

فإذا كانت عملية البحث العلمي عملية شاقة وقاسية تتطلب التضحية بالاجتهاد والأعصاب وبقوة الحواس وكذا التضحية بملذات الحياة النفسية والاجتماعية، وبالمال وبالوقت الثمين من عمر الإنسان، فإن عامل احترام الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث العلمي في اختيار موضوع البحث العلمي الذي سيضطلع بإعداده، يؤدي خلق عنصر الارتباط النفسي والعاطفي بينه وبين الموضع، الأمر الذي يولد لديه روح القبول النفسي التلقائي لكافة ضروب التضحية من أجل إعداد بحثه العلمي إعدادا علميا ممتازا.

وإذا كانت مواهب الإبداع والخلق والابتكار والمثابرة والصبر والشجاعة والهدوء والإخلاص للبحث العلمي هي أمور نفسية ذاتية لدى الباحث العلمي، فإن احترام ومراعاة عامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية وتوليد عامل الارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي يدغدغ ويحرك كوامن هذه المواهب لخدمة عملية إعداد البحث العلمي بصورة علمية وموضوعية مبدعة وكاملة .

ولتحقيق عملية التوافق بين متطلبات سياسية البحث العلمي المعتمدة رسميا لدى مؤسسات التكوين والبحث العلمي العامة والخاصة، يجب اعتماد قائمة الموضوعات العلمية المتخصصة المنتقاة والمدروسة بعناية ودقة في نطاق سياسة التكوين العالي والبحث العلمي الوطنية، ويترك بعد ذلك– للرغبة النفسية الذاتية للباحث العلمي – حرية التحرك والاختيار أو تبني الموضوعات المختارة تلقائيا من طرف الباحث العلمي في نطاق عمليات التوجيه والتبصير والترغيب المختلفة من دن الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة.

فعامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي يعتبر مقياسا هاما من المقاييس الذاتية والموضوعية الأخرى التي يجب على الباحث العلمي أن يحترمه بعناية.

ثانيا: عامل مدى الاستعدادات والقدرات الذاتية.

من العوامل والمقاييس الذاتية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، عامل ومعيار مدى توفر الاستعدادات والقدرات الذاتية لدى الباحث العلمي، التي يجب احترامها ومراعاتها بعناية وجدية من طرف الباحث العلمي أولا، ومن طرف الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة ثانيا، وذلك من أجل ضمان السير الحسن والنجاح لعملية البحث العلمي حول موضوع معين من الموضوعات.

فيجب أن تكون لدى الباحث العلمي استعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد البحث العلمي إعدادا ممتازا وفقا لقواعد وإجراءات وقوانين وشروط المنهجية العلمية المطلوب احترامها وتطبيقها في مجال البحث العلمي.

لذا يجب أن يتأكد كل من الباحث العلمي والأستاذ المشرف، والمؤسسات العلمية المختصة في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، من مدى ملائمة وتناسب استعدادات وقدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار والمقرر لعملية البحث العلمي لضمان الانطلاقة المنطقية والموضوعية لإنجاح عملية إعداد البحث العلمي. ومن بين مظاهر وأنواع القدرات والاستعدادات الذاتية التي يجب توافرها ومراعاتها بعناية وجدية ما يلي:

1- القدرات والمكنات العقلية: التي تجعل الباحث قادرا على التعمق في الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج في معالجة ودراسة جوانب وعناصر وحقائق الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي ، ويكتسب الباحث العلمي هذه القدرات والمكنات بواسطة سعة الاطلاع وكثرة القراءة والتفكير والتأمل في شتى الوثائق والمصادر المتعلقة بالموضوع، ومن سنوات الدراسة المتخصصة التي اهلته لإعداد البحث العلمي، ومن تجارب الحياة العملية والمهنية في بعض الحالات، وكذا من مصادر الثقافة والمعرفة المختلفة.

2- الصفات والأخلاقيات: التي يتطلب وجودها في الباحث العلمي، مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة، وشدة الصبر والاحتمال، والموضوعية والشجاعة وقدرة التضحية ومواهب الخلق والمبدأة والابتكار، إلى غير ذلك من الخصال والصفات التي يجب التأكد من مدى وجودها أو تربيتها وتنميتها في روح الباحث العلمي، وكذا مراعاتها بدقة وعناية اختيار طبيعة الموضوع الذي سيبحث فيه. وذلك بهدف تحقيق عناصر ومقومات الملائمة بين قدرات واستعدادات الباحث ونوعية وطبيعة الموضوع المختار للبحث العلم.

3- القدرات الاقتصادية: فهناك أنواع من الموضوعات تتطلب من الباحث قدرة مالية جوهرية ومعتبرة أثناء القيام بإعداد البحث العلمي، مثل إجراء التجارب والترحال لاقتناء الوثائق والمصادر من أماكن بعيدة ومتباعدة، وشراء وتصوير الوثائق والآلات والأدوات المطلوبة لعملية إعداد البحث العلمي وإنجازه ، لذا يجب الاستناد إلى معيار القدرة الاقتصادية في اختيار الموضوع، مراعاة هذا المعيار جيدا وبعناية من طرف الباحث العلمي نفسه، ومن طرف الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة.

4- الاستعدادات والقدرات اللغوية: تتحكم مدى قدرات واستعدادات الباحث العلمي اللغوية في اختيار موضوع البحث العلمي، حيث هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة وتتطلب الباحث أن يجيد العديد من اللغات الأجنبية، كما توجد موضوعات مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغات معينة، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هذا المعيار من طرف الباحث العلمي نفسه ومن طرف الأستاذ المشرف عند اختيار موضوع البحث العلمي.

5- الوقت المتاح : حيث تتحكم مدة الوقت المحددة لإنجاز البحث العلمي في عملية اختيار نوعية موضوع البحث العلمي، حيث يتحدد بفترات زمنية مقررة رسميا وواقعيا لأنواع معينة من البحوث العلمية، فهناك البحوث العلمية للتخرج من مرحلة الليسانس (مرحلة التدرج) التي يجب على الطلبة الباحثين أن يعدونها وينجزونها خلال شهور فقط حتى يتحصلوا على شهادة التخرج، وهناك أبحاث درجة الماجستير والدراسات العليا التي يجب إعدادها في فترة زمنية لا تتجاوز أصلا سنة ونصف سنة، وهناك أبحاث رسائل الدكتوراه التي تتراوح مدة إعدادها ما بين سنتين وخمس سنوات داخل البلد وثلاثة سنوات للطلبة المبعوثين للدراسة في الخارج فضلا عن المدة الزمنية المحددة للباحثين من طرف مكاتب الدراسات وهيئات البحث العلمي الوطنية والدولية والخاصة.

فعامل الوقت المحدد للبحث يعد معيارا لاختيار نوعية وطبيعة الموضوع الي سيكون محل الدراسة والبحث، يجب مراعاته بدقة وعناية من طرف الباحث والأستاذ المشرف وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، حتى يمكن اختيار الموضوع الذي يعطيه الوقت المقرر بصورة كافية وسليمة، وحتى يستطيع الباحث إعداد البحث في ظروف زمنية جيدة وملائمة، وتجنب مخاطر الإخلال والاختلال والارتجال بسبب عامل الوقت المحدد.

هذه هي بعض مظاهر ومقومات الاستعدادات والقدرات الذاتية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي.

ثالثا :عامل التخصص .

كما يتحكم عامل نوعية تخصص الباحث في أحد فروع العلوم والشعب المتخصصة في عملية اختيار نوعية وطبيعة موضوع البحث العلمي ، فالباحث في العلوم الطبيعية او الرياضية أو في العلوم الاقتصادية والمالية أو في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أو في العلوم القانونية والإدارية ، يختار موضوع البحث في نطاق التخصص العام، ثم تضيق دائرة التخصص والاختيار داخل التخصص.

فهكذا نجد الباحث العلمي في نطاق العلوم القانونية والإدارية، يختار موضوع بحثه في نطاق تخصص العلوم القانونية والإدارية، كتخصص عام ثم نجده يختار موضوع بحثه في نطاق شعبة أو فرع تخصصه الخاص الضيق، فقد يكون الباحث متخصص في قسم القانون العام أو متخصص في قسم القانون الخاص – وفقا للتقسيم التقليدي للقانون، وقد يكون متخصص في فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، أو في فرع القانون الإداري والعلوم الإدارية، أو متخصص في فرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية، وقد يكون متخصصا في القانون الدستوري والعلوم السياسية، وقد يكون متخصصا في الشريعة الإسلامية، وقد يكون متخصصا في القانون المدني أو في القانون التجاري، فيجب أن يختار الموضوع في نطاق التخصص العام والضيق الخاص للباحث.

فعامل تخصص الباحث العلمي معيار أساسي في اختيار موضوع البحث العلمي و يجب على الباحث والأستاذ المشرف وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي أن تحترم بعناية وجدية هذا المعيار في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي.

رابعا: عامل العمل والتخصص المهني:

تتحكم وتؤثر طبيعة مركز العمل والتخصص المهني للباحث في عملية اختيار نوعية موضوع البحث، حيث يختار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتى يعمق معلوماته ومعارفه حول مهنته، وحتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصورة تتيح له سبل الارتقاء والمجد المهني والاجتماعي والاقتصادي.

فالأستاذ الجامعي الباحث يختار موضوعاته من ضمن المواد المقررة على مستوى الليسانس (مرحلة التدرج) وعلى مستوى الدراسات العليا والدكتوراه (مرحة ما بعد التدرج)، ليقوم بعملية البحث العلمي للتكوين، والمحامي والقاضي يقوم بأبحاثه في النطاق العملي والتطبيقي للقانون، (البحث العلمي التطبيقي في نطاق القانون)، والباحث في نطاق هيئات البحث العلمي المتخصصة فهو يختار موضوع البحث العلمي الذي يناسب مركزه ووظيفته المهنية كباحث أساسي... وهكذا، فعامل التخصص العلمي والمهني يلعب دورا كبيرا كمعيار في اختيار موضوع البحث العلمي .

الفرع الثاني : العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي .

بالإضافة إلى العوامل والمعايير الذاتية، هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتوقف عملية اختيار موضوع البحث العلمي عليها، ومن أهم هذه العوامل الموضوعية تتمثل في :

أولا :عامل القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي .

إن القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي وقيمة نتائج البحث العلمي فيه في الحياة العملية مثل التكوين، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي .

حيث يتم الاختيار في مجال عمليات البحث العلمي للموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية والتطبيقية الممتازة، وذلك وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية تنبثق من طبيعة التخصص العلمي، ومن مجموع القيم والمزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحث الموضوع والكشف عن الحقائق العلمية المتعلقة به والتحكم فيها واستغلالها في الحياة العملية.

وفي نطاق العلوم القانونية والإدارية توجد العديد من الموضوعات الجديدة والمتجددة ذات قيم علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، يجب ترصدها باستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث علمية.

فنظرا لارتباط العلوم القانونية والإدارية وتفاعلها الشديد بمجالات الحياة الوطنية والدولية والاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك يؤدي باستمرار إلى توليد العديد من المشكلات الدولية والوطنية ذات

الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية تتطلب حلولا علمية قانونية بالإضافة إلى الحلول العلمية الأخرى، ومن ثم يجب ترصد هذه المشكلات وتبنيها كموضوعات حية لبحوث علمية قيمة ومفيدة للباحث نفسه وللحياة العامة الإنسانية و الوطنية، وذلك في نطاق مقاييس علمية واضحة ودقيقة، وفي ظل سياسة بحث علمي معلومة.

ثانيا : عامل أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي المعتمدة.

ويعتبر أيضا من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتحكم وتؤسس عملية اختيار موضوع البحث العلمي سياسة البحث العلمي العامة والرسمية بكل أسسها وأهدافها ومحاورها، عن وجدت بطبيعة الحال، فنظرا لارتباط البحث العلمي بكل أنواعه وصوره ومستوياته بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا لارتباط ولتكامل وتفاعل عمليات التكوين والبحث العلمي بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، توجد سياسات عامة وخاصة للبحث العلمي لتربط وتدمج وسائل وجهود ونتائج البحوث العلمية بتوجيهات سياسة البحث العلمي السائد وتوجه عمليات البحث العلمي التي تشرف عليها – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة– لتتجاوب مع أسس وأهداف ومحاور وسياسة البحث العلمي العامة والخاصة ، لذا فإن عامل وجود سياسة عامة وطنية ودولية أو خاصة للبحث العلمي تقوم كمعيار يتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي .

ثالثا : عامل مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى.

كما تتحكم نوعية ومكانة البحث العلمي المراد إعداده بين أنواع البحوث العلمية الأخرى في تحديد واختيار موضوع البحث العلمي، فالبحث العلمي قد يكون إعدادا لمذكرة التخرج والحصول على درجة الليسانس في بعض التخصصات، وقد يكون البحث العلمي في صورة إعداد بحث رسالة الماجستير أو الدراسات العليا، ودكتوراه الدرجة ، وقد يكون في صورة بحوث علمية للترقية في بعض الوظائف والدرجات العلمية والمهنية، وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومؤسسات ومخابر الأبحاث والإنتاج والعمل المختلفة .

وتختلف بطبيعة الحال موضوعات مذكرات التخرج في مستوى الليسانس (مرحلة التدرج) عن موضوعات أبحاث رسائل الماجستير والدكتوراه ، فنوعية ومكانة البحث المزمع إعداده وانجازه بين أنواع البحوث العلمية والدراسات الأخرى تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث العلمي المقرر إعداده.

رابعا: عامل مدى توفر الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

كثيرا ما تتحكم مسألة مدى توفر أو عدم توفر الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع البحث العلمي في تحديد واختيار نوعية موضوع البحث العلمي، فالموضوعات والمسائل والمشاكل المطروحة تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها وبكافة جوانبها العلمية الصحيحة، حيث توجد الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية التي تكشف عن الحقيقة العلمية المتصلة بها، وهناك الموضوعات التي تقل الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها وأسرارها العلمية، وتوجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية الأصلية التي تغرى باختيارها ودراستها وبناء بحثا علميا جديدا ابتكاري من خلال استغلال وفحص ونقد وتحليل كافة الوثائق العلمية المتعلقة بها.

وعامل مدى توفر الوثائق والمصادر العلمية المتعلقة بالموضوع عامل أساسي وجوهري في اختيار موضوع البحث العلمي، لأنه بدون توفر الوثائق والمصادر والمراجع العلمية المتضمنة لكافة جوانب وحقائق وأسرار الموضوع لا يمكن للباحث أن يكون ما يعرف منهجيا (بنظام التحليل) أي مجموعة المعارف والمعلومات والأفكار والحقائق المختزنة في ذهنية الباحث، تمكنه من دراسة وتحليل وتركيب الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي دراسة وبحثا علميا عميقا وكاملا وموضوعيا.

لذا يجب احترام عامل ومعيار مدى توفر ووجود الوثائق والمصادر العلمية المتعلقة بالموضوع من طرف الباحث والأستاذ المشرف والهيئات العلمية المسؤولة في مؤسسات التكوين والبحث العلمي العامة والخاصة.

هذه هي أهم العوامل والمقاييس الذاتية والموضوعية المتحكمة في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، والتي يجب مراعاتها بدقة وعناية وجدية في مرحلة اختيار الموضوع.

المطلب الثاني :تحديد مشكلة البحث .

إن معايير صياغة مشكلة البحث هي نفسها معايير إختيار الموضوع ، فالبحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما ، و تتجسد الإشكالية في الطرح الذي يتبناه الباحث كمدخل لمعالجة موضوع البحث ، و يتم ذلك في شكل تساؤل أو أسئلة معينة مرتبطة و متسلسلة منطقيا و تخدم الغرض من البحث ، و تهدف إلى تحقيق المسعى الذي ينشده الباحث و فق منهجية واضحة .

الفرع الأول : تعريف الإشكالية .

هي فن طرح المشكلات ، و هي موقف غامض يثير قلق الباحث و يولد لديه رغبة في الكشف عن هذا الغموض أو تساؤلا يتطلب بحثا أو تحريا.

هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا ، فهي بمثابة التحديد العام و الداخلي لمجمل الموضوع محل الدراسة ، و تصاغ مشكلة البحث على شكل سؤال مباشر وهي صيغة إستفهامية مباشرة تتطلب الإجابة عليه بأسلوب علمي.

فإشكالية البحث ما هي إلا موضوع يحيط به الغموض ويحتاج إلى كشف وتحليل، وهي أسئلة لا توجد إجابة عليها في ذهن الباحث، أو موقف غامض يحتاج إلى إزالته وإبراز الحقائق.

و تصاغ الإشكالية بأحد الأسلوبين :

-الصيغة التقريرية أو اللفظية : و تكون بالتعبير عن المشكلة بجملة خبرية .

- الصيغة الإستفهامية أو صيغة السؤال : و تكون بالتعبير عن المشكلة بجملة إستفهامية.

كما توجد عدة إعتبارات وأسس منهجية يجب على الباحث الوقوف أمامها عند إختيار مشكلة البحث وهي:

- إحساس الباحث بالمشكلة وإهتمامه ورغبته لدراستها.

- توفر المصادر والمراجع العلمية والبيانات اللازمة لمشكلة موضوع البحث.

– يجب أن يختار الباحث مشكلته في حدود الإمكانات المادية والبشرية والزمنية المتاحة.

– عدم إختيار مشكلة كبيرة ومتشعبة من أجل السيطرة على الموضوع.

أولا : الهدف من وضع الإشكالية .

تمكن الباحث من تحديد تمكن الباحث من تحديد المسائل الجوهرية في بحثه عن تلك التي تعتبر ثانوية ، كما تحدد الأسئلة التي يريد إيجاد أجوبة لها بشكل دقيق و منسجم تقود إلى تبيان ما يهدف الباحث إلى دراسته و إثباته .

ثانيا : كيفية تحديد الإشكالية .

تحد الإشكالية في بداية البحث و ليس في بداية التحليل ، إذ أنها تحدد ما يستوجب البحث عنه أو دراسته ، و يتجسد هذا في تساؤل أولي يعبر عنه أحيانا بالسؤال الرئيسي الذي يبلور الفكرة المحورية التي يدور حولها موضوع البحث ، و هذا يتأتى من خلال قراءات الباحث و مطالعاته حتى يحدد مجال بحثه و بالتالي نوعية البيانات و المعلومات التي يتطلب جمعها .

و لهذا فتحديد السؤال الموجه للإشكالية أمر ضروري خاصة للباحث صاحب الأطروحة فهو يحفظه من الضياع ، لذلك يجب أن يكون السؤال الرئيسي جوهريا و دقيقا حتى تكون الإجابة عليه دقيقة وواضحة أيضا .

فتصبح الصورة جلية في ذهن الباحث حول ما يريد دراسته ، فالسؤال الأول لابد من أن تلحقه أسئلة أخرى تشكل في مجموعها البناء القاعدي للبحث ، و هذه الأسئلة ضرورية لكل باحث مهما كان نوع البحث و طبيعته و مستوى الباحث .

الفرع الثاني : قواعد تحديد الإشكالية .

يخضع وضع الإشكالية التي يتمحور حولها البحث لمجموعة من القواعد و المواصفات المنهجية و التي تتمثل في :

أولا : الوضوح .

أي الدقة و الإختصار في صياغة السؤال ، بحيث لا يكتنفه غموض أو لبس ، و هذا يتطلب تحديد المفاهيم و المصصطلحات التي يتكون منها السؤال ، كما يجب أن لا يكون السؤال طويلا جدا و أن يكون مختصرا قدر المستطاع ، لذلك يجب أن تصاغ صياغة واضحة تعبر عما يدور في ذهن الباحث ، و تبين الأثر الذي يرغب في إيجاد حل له.

ثانيا :الملاءة في الإشكالية .

طالما أن الإشكالية هي تجسيد للمسألة المراد معالجتها للوصول إلى نتائج معينة ، فإن طرحها يستوجب التجريد و الحياد ، فلا يوحي السؤال أو التساؤلات التي تكون الإشكالية بالإتجاه أو الحكم المسبق في التفسير و التحليل ، فالإشكالية تعتبر المدخل الذي يحدد مسار تناول البحث المطروح للدراسة ، من أجل الوصول إلى نتائج تكون كأجوبة على هذه الإشكالية ، كما يجب أن لا تتضمن الأسئلة المختلفة التي لا تحتاج إلى تحليل أو دراسة ، فهذه لا تصلح أن تكون مواضيع للبحث.

المبحث الثاني: مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها

بعد مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، والقيام بكافة الإجراءات الإدارية لتسجيله رسميا لدى الجهات المختصة، تأتي مرحلة البحث عن الوثائق المختلفة والتي تتضمن كافة المعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع البحث، والقيام بجمع هذه الوثائق وتنظيمها على أسس منهجية مدروسة لاستغلالها بعد ذلك عن طريق حصر واستخلاص جميع المعلومات والحقائق والمعارف التي يتكون منها موضوع البحث.

وتسمى مرحلة البحث عن الوثائق وتجميعها وترتيبها باسم " عملية التوثيق" أو "الببليوجرافيا Bibliographie" وهي عملية لها أصولها وأسسها وأهدافها، وطرقها وأساليبها وإجراءاتها الفنية والعملية المختلفة.

وسوف يتم توضيح مرحلة البحث عن الوثائق وجمعها عن طريق التعرض أولا لمعنى الوثائق العلمية، وبيان أنواع الوثائق العلمية، ثم تحديد أماكن وجود الوثائق العلمية، وكذا بيان وسائل الحصول على الوثائق العامة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول : مفهوم الوثائق العلمية .

تعد مرحلة جمع المادة العلمية من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية ، إذ يتم التوجه مباشرة إلى البحث في المصادر و المراجع عن المعلومات التي نحتاجها لإتمام البحث القانوني .

الفرع الأول : معنى الوثائق العلمية

هي كل الوثائق من مراجع و مصادر التي تحتوي على المعلومات ذات الصلة بموضوع البحث .

الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث العلمي في فرع من فروع التخصص العلمي كثيرة ومتنوعة، مثل الكتب والوثائق الرسمية، والدوريات، والقواميس، والموسوعات ودوائر المعارف، وتقارير ونتائج الأبحاث الميدانية، وتسجيلات المقابلات ونتائج الاستطلاعات، والمذكرات والرسائل العلمية والمراسلات العلمية الخاصة...الخ.

الفرع الثاني : أنواع الوثائق العلمية :

تتنوع الوثائق العلمية إلى مصادر و مراجع و ذلك على النحو التالي :

أولا : المصادر أو الوثائق الأولية والأصلية والمباشرة.

الوثائق العلمية الأصلية أو المباشرة، هي تلك الوثائق التي تتضمن مبدئيا ومباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، و لهذا يطلق على هذا النوع من الوثائق اصطلاح "المصادر".

وأنواع الوثائق الأولية والأصلية والمباشرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية هي:

1-المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية.

2-محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، والمؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية.

3-التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

4-العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

5-الشهادات والمراسلات المعتمدة رسمية.

6-الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية.

7-نتائج وتقارير التحقيقات والمقابلات وسبر الرأي العام.

8-الإحصائيات الرسمية.

ثانيا : المراجع أو الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة " الوثائق الثانوية".

وهي الوثائق والمراجع العلمية التي تستمد قوتها ومعلوماتها من مصادر ووثائق أصلية أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات والمعارف العلمية عن الموضوع محل البحث والدراسة أو على بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، ويقول البعض بأن الوثائق العلمية غير المباشرة أو الثانوية، هي التي يجوز أن يطلق عليها اصطلاح " المراجع Les Références"

ومن أمثلة الوثائق والمراجع العلمية غير الأصلية وغير المباشرة، أي الوثائق الثانوية في ميدان العلوم القانونية والإدارية ما يلي:

1-الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات مثل كتب ومؤلفات القانون الدولي والعلاقات الدولية، ومؤلفات القانون الإداري والعلوم الإدارية العامة والمتخصصة، ومؤلفات القانون الدستوري والعلوم السياسية العامة والمتخصصة، ومؤلفات القانون الجنائي والعلوم الجنائية العامة والمتخصصة، وكتب القانون المدني ومؤلفات القانون التجاري العامة والمتخصصة.

2-الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة وأحكام القضاء والنصوص القانونية والتنظيمية التي تتضمنها، ومن أمثلة الدوريات الشائعة المعروفة في مجال العلوم القانونية المجالات المتخصصة في العلوم القانونية والإدارية التي تصدرها أكاديميات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية الوطنية

والدولية ونشريات وزارة العدالة "نشرة القضاء"، والدوريات المتخصصة الصادرة عن نقابات المحاميين، واتحادات الحقوقيين الوطنية والدولية، والمنظمات الدولية المتخصصة، والمعاهد الدولية المتخصصة في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

3-الرسائل العلمية الأكاديمية، ومجموع البحوث والدراسات العلمية الابتكارية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية مثل أبحاث الدراسات العليا والماجستير ورسائل الدكتوراه، وأبحاث الترقية الخاصة بسلك الأساتذة الجامعيين، وهناك كشفات وفهارس خاصة للكشف عن الرسائل العلمية في المكتبات.

4-المطبوعات الرسمية الحكومية في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

5-الموسوعات دائرة المعارف والقواميس التي تتعلق بالعلوم القانونية والإدارية.

هذه أهم أنواع الوثائق العلمية التي تتضمن المعلومات والحقائق حول الموضوعات المطروحة للاهتمام بالبحث والدراسة.

المطلب الثاني : أماكن وجود الوثائق العلمية .

توجد الوثائق العلمية في عدة أماكن مختلفة وفقا لنوعيتها ودرجة قيمتها العلمية ، فتوجد بعض الوثائق لدى الجهات والدوائر الحكومية والرسمية الوطنية والدولية، وتوجد في المكتبات العامة والخاصة، الشاملة والمتخصصة، الثقافية والعلمية والتجارية، تدل عليها فهارس المكتبات ودور النشر، وكشوف الوثائق المتخصصة.

وتوجد وثائق العلوم القانونية والإدارية بالجرائد الرسمية وفي المكتبات العامة الوطنية والدولية، وفي المكتبات المتخصصة مثل مكتبات كليات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية على المستوى الوطني والدولي، كما توجد بالمكتبات التجارية في الأسواق، ومؤسسات النشر والتوزيع الوطنية والدولية، ومكتبات المؤسسات الرسمية في الدولة و دور النشر و التوزيع ، و الأرشيف الوطني ، و الأنترنيت .

يتحصل الباحث على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث بوسائل الشراء أو التصوير أو الإعارة العامة والخاصة، أو بوسائل النقل والتلخيص.

وبعد عملية حصر وجمع كافة الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث تأتي مرحلة القراءة والتأمل والتفكير.